

العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان

أولاً: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ .

تم وضع هذا العهد أو المشروع من قبل لجنة حقوق الانسان عام ١٩٥٤، وتم احالة المشروع الى الجمعية العامة والتي وافقت وفتحت باب التوقيع عليه عام ١٩٦٦، وأصبح نافذاً عام ١٩٧٦، بعدما صادقت عليه (٣٥) دولة، وهو الحد الأدنى اللازم لنفاذه. والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ : أعتد البروتوكول بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) عام ١٩٦٦ ، ودخل البروتوكول حيز النفاذ في الوقت نفسه الذي دخل فيه العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيز النفاذ، أي عام ١٩٧٦ ، وتتعهد الدول المنضمة الى البروتوكول بتمكين اللجنة المعنية بحقوق الانسان من القيام وفقاً لأحكام العهد، بأستلام والنظر بالرسائل المقدمة من قبل الافراد الذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك لأي حق من الحقوق المقررة في العهد . والبروتوكول الاختياري الثاني عام ١٩٨٩ : يهدف البروتوكول الاختياري الثاني التابع للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الى إلغاء عقوبة الاعدام، والذي اتمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم ٤٤ / ١٢٨ عام ١٩٨٩ ، ودخل البروتوكول حيز النفاذ عام ١٩٩١ .

ثانياً: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ .

وضع مشروع العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبل لجنة حقوق الانسان عام ١٩٥٤، وتم احالة المشروع الى الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي وافقت وفتحت باب التوقيع عليه عام ١٩٦٦، إلا انه لم يدخل حيز النفاذ إلا بعد مرور ١٠ سنوات على عقده وذلك لعدم وصول عدد الدول المصدقة عليه الى الحد الأدنى لنفاذه وهي (٣٥) دولة، وعند أكتمال العدد المطلوب بدأ نفاذ العهد عام ١٩٧٦ . يتألف العهد من ديباجة و٣١، مادة تضمنت الحق في العمل ، والحق في التعليم ، والعناية الطبية وغيرها من الحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

المواثيق الاقليمية والتشريعات الوطنية

تنقسم المواثيق الاقليمية الحامية لحقوق الانسان الى مواثيق عامة ومواثيق خاصة .

أولاً: المواثيق الاقليمية العامة : تتمثل المواثيق الاقليمية العامة الحامية لحقوق الانسان بالآتي :

١- الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان عام ١٩٥٠: أبرمت الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان في ٤ تشرين الثاني عام

١٩٥٠ ودخلت حيز النفاذ في أيلول عام، ١٩٥٣

تتكون الاتفاقية من ديباجة و ٦٦ مادة موزعة على خمسة أقسام، وألحق بالاتفاقية عدد من البروتوكولات التي وقعت بعد ذلك. تتناول الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان الحقوق المدنية والسياسية، في حين يتناول الميثاق الاجتماعي الاوربي عام ١٩٦١ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

٢- الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان عام ١٩٦٩: أبرمت هذه الاتفاقية في ٣

تشرين الثاني عام ١٩٦٩ في مؤتمر للحكومات الامريكية عقدته منظمة الدول الامريكية

OAS في (سان خوسيه) عاصمة كوستاريكا، وكما عرفت الاتفاقية أيضا باسم (حلف سان خوسيه)

وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١٨ تموز عام ١٩٧٨ وذلك بتمام ايداع إحدى عشرة دولة لوثائق التصديق . تتألف الاتفاقية من ديباجة و ٨٠ مادة، صيغت الكثير من أحكامها على نمط الاعلان الامريكي

لحقوق الانسان عام، ١٧٧٦

والاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨، والاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان عام ١٩٥٠،

فضلا عن العهدين الدوليين لحقوق الانسان عام ١٩٦٦ .

٣- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام ١٩٨١: تبنت منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٨١ هذا الميثاق

بأجماع دولها الخمسين، ودخل الميثاق حيز النفاذ في ٢١ تشرين الأول عام ١٩٨٦ ، بتصديق ثلاثين دولة من الدول الاعضاء في المنظمة . يتألف الميثاق من ديباجة وثمانين وستين مادة، صيغت الكثير من احكامها على نمط الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان والاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان.

٤- الميثاق العربي لحقوق الانسان : صدر عن منظمة جامعة الدول العربية نسختين للميثاق العربي لحقوق الانسان، الأولى تم اعتمادها في عام ١٩٩٤ ، والثانية أعتمدت في عام ٢٠٠٤

الميثاق العربي لحقوق الانسان عام، ١٩٩٤ :

على الرغم من أن الجامعة العربية أنشئت عام ١٩٩٤، وهي بذلك تسبق إنشاء منظمة الأمم المتحدة بشهور عدة، وكذلك قبل صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صدر عام ١٩٤٨، إنها لم تعقد اتفاقية خاصة لحماية حقوق الانسان العربي طيلة نصف قرن من انشاء الجامعة وحتى عام ١٩٩٤، وسبب ذلك يعود الى الصراع بين الأنظمة السائدة في الوطن العربي، إلا انه في العام ١٩٩٤ صدر الميثاق العربي لحقوق الانسان. يتألف الميثاق من ديباجة و٤٣ مادة، وتتص الديباجة على : (الأمة العربية تؤمن بكرامة الانسان منذ أن أعزها الله تعالى بأن جعل الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والسلام، وتحقيقاً للمبادئ الخالدة التي أرسنها الشريعة الاسلامية والديانات السماوية الأخرى في الاخوة والمساواة بين البشر)

الميثاق العربي لحقوق الانسان عام، ٢٠٠٤ :

عقد في إطار جامعة الدول العربية الميثاق العربي لحقوق الانسان عام ٢٠٠٤ نسخته المحدثه والمعتمدة من قبل القمة العربية السادسة عشر التي استضافتها تونس بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٤، وقد جاء في ديباجة الميثاق:

(انطلاقاً من إيمان الأمة العربية بكرامة الانسان الذي أعزه الله تعالى منذ الخليقة، وبأن الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات ذات القيم الانسانية السامية التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والمساواة.....) .

ثانياً: **المواثيق الاقليمية الخاصة :** الى جانب المواثيق الدولية الاقليمية العامة الحامية لحقوق الانسان توجد مجموعة من المعاهدات والمواثيق الخاصة ولعدة مستويات والمتمثلة بالآتي :

١- **المستوى الاوربي :** أن هذا المستوى يمثل كل الاتفاقيات الاوروبية بين الدول الاعضاء وهي :

أ- الاتفاق الاوربي بشأن التنظيم الذي يحكم تنقل الاشخاص بين الدول الاعضاء في المجلس الاوربي ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني عام، ١٩٥٨

ب- الاتفاق الاوربي الخاص بإلغاء سمة الدخول (الفيزا) للاجئين ودخل حيز النفاذ في ٩ نيسان عام، ١٩٦٠

ج- الاتفاق الاوربي الخاص بالوضع القانوني للعمال المهاجرين المعتمد في ستراسبورغ ودخل حيز النفاذ في ١ أيار عام ١٩٨٣

د- الاتفاقية الاوربية لمنع التعذيب والمعاملة القاسية وغير الانسانية المعتمدة في ستراسبورغ ودخلت حيز التنفيذ ١٩٨٩ والبروتوكولان الملحقان بها المعتمدان في ستراسبورغ واللذان دخلا حيز النفاذ في ١١ اذار عام، ٢٠٠٢

هـ- الميثاق الاوربي للغات الاقليمية أو الاقليات ودخل حيز النفاذ عام ١٩٩٨ واتفاقية حماية الاقليات الوطنية ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٨

٢- **المستوى الامريكى اللاتيني** : تم عقد عدد من الاتفاقيات في هذا المستوى وهي :

أ- الاتفاقية الامريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليـة ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٨٧

ب- الاتفاقية الامريكية المتعلق بالاختفاء القسري للأشخاص والتي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٦ .

ج- الاتفاقية الامريكية بشأن منع واستئصال العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه وسميت با"اتفاقية بيليمدوبارا" والتي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٥ .

د- الاتفاقية الامريكية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الاعاقة والتي دخلت حيز النفاذ عام ٢٠٠١ .

٣- **المستوى الأفريقي** : أن من أهم الاتفاقيات المنعقدة في هذا المستوى :

أ- اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية بشأن مظاهر محددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا المعتمدة في أديس أبابا والتي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٤

ب- الميثاق الأفريقي لرعاية حق الطفل والذي دخل حيز النفاذ عام ١٩٩٩

ج- البروتوكول الملحق بالميثاق الافريقي لحقوق الانسان بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، والاتفاقية الدولية لحماية ومساعدة النازحين في أفريقيا سميت با "اتفاقية كمبالا" عام ٢٠٠٩

٤- المستوى العربي : أيضا على المستوى العربي عقدت عدة اتفاقيات وهي :

أ- الاتفاقية الثقافية العربية لعام ١٩٤٥

ب- ميثاق الوحدة الثقافية العربية عام ١٩٦١

ج- الميثاق العربي للعمل عام ١٩٦٥، والميثاق الاقتصادي القومي العربي الصادر عن مؤتمر القمة العربي عام ١٩٨٠، والميثاق الاجتماعي العربي الذي أصدره المؤتمر الأول لوزراء العرب للشؤون الاجتماعية عام ١٩٨٠

د- ميثاق حقوق الطفل العربي المعتمد من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل العرب في عام ١٩٨٣

الإعلان العالمي لحقوق وحرية الإنسان

إذ تم في ١٠ كانون الأول سنة ١٩٤٨ اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأصدرته وطلبت من الدول الأعضاء أن تدعو لنص الإعلان وتعمل على نشره وتوزيعه وشرحه ولاسيما في المدارس والمعاهد والجامعات لان هذا الحدث يعد هاما في تاريخ البشرية وجاءت العبارة الشهيرة لهذا الإعلان ((يولد جميع الناس متمتعين بحقوق متساوية غير قابلة للتصرف وحرية أساسية)) .

ولذلك نذكر أهم هذه الحقوق التي نادى بها هذه الجمعية مرتبه بحسب ورود المواد فيها وكالاتي .

المادة ١:- يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل احدهم الأخر بروح الإخاء .

المادة ٢ :- لكل إنسان التمتع بكافة الحقوق والحرية الواردة في هذا الإعلان ودون تمييز في اللون أو العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو حتى الرأي السياسي .

المادة ٣:- لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة الشخصية .

المادة ٤ :- لا يجوز استرقاق أو استبعاد أي شخص وبحضر الاسترقاق وتجارته بكافة أشكالها .

المادة ٥ :- لا يتعرض أي إنسان للتغريب والمعاملة القاسية أو الوحشية التي تحط من كرامته .

المادة ٦:- لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعرف بشخصية قانونية .

المادة ٧:- كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون تمييز .

المادة ٨ :- كل إنسان له الحق باللجوء إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها اعتداء على حقوقه الأساسية .

المادة ٩:- ولا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا وظلماً .

المادة ١٠:- لكل فرد الحق في النظر إلى قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه .

المادة ١١ :- كل متهم بجريمة يعتبر بريئاً حتى تثبت أدانته . لا يدان أي شخص جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء العمل، إلا إذا كان جرماً وفق القانون الوطني والدولي

المادة ١٢:- لا يتعرض احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه أو سمعته...الخ .

المادة ١٣:- لكل شخص حق التنقل واختيار محل إقامته داخل البلد أو خارج حدوده . يحق له مغادرة البلد والعودة إليه .

المادة ١٤ :- لكل فرد حق اللجوء إلى بلاد أخرى هرباً من الاضطهاد . لانتفع من هذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو أعمال انتهاك مواثيق الأمم المتحدة

المادة ١٥:- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما. لا يجوز، تعسفاً، حرمان أي شخص جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته .

المادة ١٦:- للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية.

المادة ١٧:- لكل شخص حق التملك بمفرده أو مع غيره . لا يجوز تجريد أحداً من ملكه تعسفاً .

المادة ١٨:- لكل شخص حق في الحرية الفكر والوجدان والدين ويشمل هذا الحق بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده .

المادة ١٩:- لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة .

المادة ٢٠:- لكل شخص حق التمتع في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية .

المادة ٢١:- لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده .

المادة ٢٢:- لكل شخص بوصفه عضواً في المجتمع ، حق في الضمان الاجتماعي ، ومن حقه ان توفر له .

المادة ٢٣:- لكل شخص حق في العمل ، وفي حرية اختيار عمله وفي شروط عمل عادلة ومرضية ، وفي الحماية من البطالة

المادة ٢٤:- لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ ، وخصوصاً في تحديد معقول لساعات العمل وفي اجازات دورية مأجورة .

المادة ٢٥:- لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولاسرته .

المادة ٢٦:- لكل شخص حق في التعليم . ويجب أن يوفر التعليم مجاناً على الاقل في المرحلتين الابتدائية والأساسية .

المادة ٢٧:- لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية ، والاسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه .

المادة ٢٨:- لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن ان تتحقق في ظلّه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان تحقّقاً تاماً .

المادة ٢٩:- على كل فرد واجبات ازاء الجماعة ، التي فيها وحدها يمكن ان تنمو شخصيته النمو الحر الكامل . لا يخضع اي فرد ، في ممارسة حقوقه وحرياته الا للقيود التي يقرها القانون .

المادة ٣٠:- ليس في هذا الاعلان اي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل اي دولة او جماعة ، او اي فرد ، اي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف الى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه.

